بسم الله الرحمن الرحيم

شبكة المعلومـــــات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

﴿ قـــسـم ﴾

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأفلام قد اعدت دون آية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيداً عن الغبار

في درجة حرارة من 15 – 20 مئوية ورطوبة نسبية من 20-40 %

To be kept away from dust in dry cool place of
15 – 25c and relative humidity 20-40 %

بعض الوثائق الأصلية تالفة

بالرسالة صفحات

لم ترد بالأصـــل

B ٤٩٤٦

جامعة الإسكندرية

كلية الآداب

قسم اللُّغة العربيّة و اللُّغات الشرقيّة

المصطلحات النحويّة في التراث النحويّ في ضوء علم الاصطلاح الحديث

رسالة مقدمة من :

إيناس كمال أحمد الحديدي

المدرس المساعد بقسم اللُّغة العربيّة و اللُّغات الشرقيّة

لنيل درجة الدكتوراه في الآداب

من قسم اللُّغة العربيّة و اللُّغات الشرقيّة

إشراف

الأستاذ الدكتور / **عبده الراجحي**

أستاذ العلوم اللُّغويّة

بقسم اللُّغة العربيّة و اللُّغات الشرقيّة

كلية الآداب – جامعة الإسكندرية

١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م

٨٥ ٤٢٥ ص

بسم الله الرّحمن الرّحيم

المقدمة

بسم الله الرّحمن الرحيم و الحمـــد لله ربّ العالمين ، الرّحمـــن الرّحيم ، مـــالك يـــوم الدين و الصّلاة و السّلام على أشرف المرسلين هادي الناس أجمعين ، و على آله و صحبه و من تبـــع سننه إلى يوم الدين .

أمّـــا بعد ، فموضوع هذا البحث ينضوي تحت لواء علم جديد هو علم الاصطلاح ، و على الرغم من جدّته فقد اســـتوى علمًا مكتمل الجوانب ، و أصبح مجـــالاً من مجالات البحث ، ميدانه دراســـة كـــلّ ما يتعلّق بجمع المصطلحات و وصفها و معالجتها و تمثيلها و عـــرضها ، و بالأخصّ المصطلحات المعجمية المنتمية لمجالات متخصصة . و على الرغم من تنازع عدة فروع معرفية و علمية انتماء هذا العلم إليها فقد استطاع في السنوات الأخيرة اكتساب أسس منهجية مع مزيد من التنظير و قد غدا اللغويون في الآونة الأخيرة يطالبون به بما هو بُعد جديد للدراسات اللغـــوية .

و حقيقة الأمر أن هذا العـــلم مهما يحـــاولوا الاستقلال به فسيبقى دائمًا طوعَ التأثير الذي يتبادله مع سائر العلوم و ستظل دائمًا صلته قائمة بعلوم اللغة و المنطق و علم المعرفة إلى جانب حقول التخصص العلميّ المختلفة كالحاســـوب .

و قد عَـــنّ لي إقامة دراســـتي في بحث المصطلح النحوي على أســـاس من هذا العلم لغـــير سبب ؛ أولها ما لفتني في هذا العلم عند قراءتي المستفيضة حوله ؛ فعلى الرغم من اتصاله بعلوم أخرى وعـــلى الرغم من أن كثيرًا من المقالات الباحثة فيه كانت لغير اللغويين فإن هذا العلم يقوم في أساسه على أبعـــاد ثلاثة ؛ هي في مجملها لغـــوية ، فأمّا البعد الأول – و هو ما عُرف بالبعـــد الإدراكي – فيقوم على دراســـة الأصل المعجمي للمصطلح للوقوف على ما بـــين الكلمة و المصطلح من فارق و مسافة ، و أمّا البعد الثاني – و هـــو البعد اللغوي – فيغطي شـــكل المصطلح ، أو بنيته و تصنيف المصطلحات وفقًا لهذا الأساس و وفقًا لما يتعلق به من قواعد تشكيل مصطلحي ، و أمّا البعد الثالث فيُعْـــنَى بتقييس المصطلح ؛ و هو ما تقوم به هيئات عالمية و قومية و إنْ كان عملها لا يخلو من العون اللغوي ليصب العمل في النهاية في هدف واحد هو تدويل المصطلحات .

و السبب الثاني هـــو أن الدراســـات التي عُنيت بدراسة علم الاصطلاح دراســـةً تطبيقية مع كثرتها لا تكاد تتعرض للمصطلحات اللغويّة و بالأخصّ النحـــوية ، إنمـــا تنحصر في مجملها في مصطلحات

علمية تنتمي لعلوم كالفيزياء و ما شـــابه هذا ، مع حاجة المصطلحات اللغوية إلى دراستها دراســـة علمية تنظيرية لمـــا لهذا من أهمية في دراســـة اللغات و بخاصة لغير الناطقين بها ، و هنا يتمثل السبب الثالث ؛ فقد كـــثرت شكوى دارســـي اللغـــة العربية – و بخاصة من يدرس نحـــوها – من كثرة المصطلحات و تعـــدّدها و ما يحدثه هذا من خلط و غموض في بعض الأحيان ؛ بل إن الأمر لم يقتصر على متعلمي اللغة ، إنما شمل أيضًا الباحثين المشتغلين بالدراســـات النحوية ، و أولئك الذين اعتمدوا التفاسير القرآنية اللغوية في دراساتهم المتخصصة ؛ و من ثم تراءت لي دراســـة المصطلحات النحوية الواردة في تراثنا العربي في ضوء هذا العلم متخذةً لدراستي أهدافًا مؤداها : التعريف بمفـــردات علم الاصطلاح ، أو المصطلحات الخـــاصة به ، و بيان ما بينها من فروق دقيقـــة ؛ مثل الفرق بين معنى المصطلح (Concept) مفهومًا و معناه تصورًا ، و الفرق بين المصطلحين (Determinant – Determiner) ، ثم الإلمـــام بشروط صياغة المصطلح كما أُرسيت في علم الاصطلاح ، و أخيرًا عـــرض المصطلح النحوي – صيغة و دلالة – على تلك الشروط للوقوف على مدى تحققها ؛ و في سبيلي لذلك لم يكن منهجي في البحث وصفًا محضًا ، بل كان – في أغلبه – منهجًا متكاملاً يميل إلى التحليل .

و قـــد تعرّض عملي لعقبات تمـــثلت أهمهـــا في فهـــم دلالة المصطـــلح ، و بخاصـــة تلك المصطلحات التي تُرجمـــت من قبل ترجمات متعددة ؛ و كان لزامًا عليّ أن أتخـــيّر أفضلها ؛ و من ثَمّ فقد حرصت خلال عملي على توخّي الحذر في ترجمة المصطلحات مراعاة لما وقفت عليه و اقتنعت به من مبادئ وضْع المصطلح و شروطه ؛ فكان وكدي توافـــر هذه الشروط في مصطلحـــاتي – قـــدرَ الإمكان – ليأتي البحث قدوة في العمل المصطلحي ، و ذلك دون إغفال ترجمات الدراسات السابقة و بخاصة إن كانت لأساتذة ضالعين في العمل المصطلحي و لجانه و هيئاته ، و كثـــيرًا ما كانت تلك الدراســـات منبعًا أصدر عنه .

و قد جاء تصنيفي للبحث على النحو الآتي :

– التمهيد : التعريف بعلم الاصطلاح :

و فيه أعـــرض للأساس الذي قام عليه علم الاصطلاح و هـــو (الحـــدّ) متبعة إياه قديمًا و حديثًا و عند المناطقة و أصحاب الفكر الإسلامي و اللغوي ، ثم ولجت إلى نشأة علم الاصطـــلاح و الدوافـــع التي أدت إليها ، و ثنيّت بإرهاصات العلم و بيان أسسه و معطياته ، و قد جاء عرضي هذا في نُبذة موجزة مع التركيز على أهم عناصر هذا التطور و توضيح الأسس و القوانين التي اتخذتْ

منها دعامة لبحثي ، و كل هذا بدون إفاضة ، مكتفية بالإشارة إلى ما فصّل فيه أساتذتنا المعنيون بهذا الميدان ، و صدد ذلك أنوّه باستنادي في بداية عكوفي على قراءة هذا العلم و تبيّن ملامحه إلى عملَين كانا بمثابة المنهـــل الذي اســـتقيتُ منه بدايات معرفتي به ، و يتمثلان في : " الأسس اللغـــوية لعلم المصطلح " للدكتور محمود فهمي حجازي ، و " مقدمة في علم المصطلح " للدكتور علي القاســـمي كما تعرضتُ في التمهـــيد لجوانب نظـــرية من العلم كتسميته ، و الوحدة التي يقوم عليها ، و هي المصطلح Term ، و ما دار من اختلاف في الآراء حولها و حول تأصيلها في المعاجم العربية القديمة و الحديثة ، و التفاوت بين المصطلح و الاصطلاح عند الباحثين و دارســـي هذا العلم ، و لعلني هنا واجدة الفرصة سانحة لأؤكد تفضيلي ترجمة (علم الاصطلاح) و تخيُّري إياها دون (علم المصطلح) لأن في التسمية التي تخيرتُها دلالة أرحب على التنظير و التجريد – وفقًا لما تراءى لي– و هو ما يستند إليه أيُّ علم من العلوم ، و قد أتبعت ذلك بالصور التي يصاغ عليها المصطلح من كلمة أو عبارة ، ثم بـــأهم ركائز علم الاصطلاح و أهم نقطة يصدر عنها الباحث في هذا العلم و هي المفاهيم لما لها من أهمـــية ؛ حيث تنطلق الدلالة هنا من المفهوم إلى المصطلح ، و من ثم يستند العمل في علم الاصطلاح إلى المفاهيم و تحديدها ، و قد عنيتُ بتعريف المفهوم و مدلالوته و كل ما يتصل به من فحوى المفهوم [تضمُّن المفهوم] و خواصّه التي تتحدد بناءً عليها عـــلاقة المفهوم بغيره من المفاهيم داخلَ منظومة واحدة ، و قد وقفتُ من ذلك على عدة علاقات تبدأ بعلاقة التسلسل الهرمي التي تنقسم إلى علاقة الشمول و العـــلاقات التجزيئية ، و ثانيها العلاقة غير التسلسلية و تنقسم بدورها إلى علاقة التتابع و العلاقة المنطقية ، و بناءً على هذه العلاقات نَمَتْ أنواع عدة من المفاهيم تحددتْ وفقًا لنوع العلاقة التي تربطها بغـــيرها ؛ مثل المفهـــوم الشامل ، و المفهـــوم الأكبر ، و المفهـــوم الفرعي أو الخـــاصّ و المفهـــوم الجزئي ، و المفهـــوم النظير ، كما نَمَتْ أنواع أخرى تتحدد وفقًـــا للمجال الذي ينتمي إليه المفهوم ؛ فنجد المفهـــوم المقترض أو المستعار ، أو وفقًا لسمات المفهـــوم الدلالية ؛ مثل المفاهيم المتصلة التي تشترك في بعض السمات الدلالية .

و قد استدعتْ دراســـة المفهوم تناول التعـــريف الذي هو جوهـــر منهجية البحث في علم الاصـــطلاح ، فبه تتحـــدد ملامح كل مفهـــوم و سماته ، فالتعريف وصف للمفهـــوم بطريقة تجعله متمايزًا عن غيره من مفـــاهيم تدخل في نظام واحد ، و أوضحتُ طرقًا للتعريف يحسُن اســـتخدامها و أخرى يجب تجنبها ؛ مثل التعريفات الدائرية ، و شروط التعريف الصحيح ، و لم أنسَ عرض قواعد التعريف كما وضعها أرسطو ، و أنواعه عند المناطقة و الأصوليين .

و في ثنايا ذلك عرضتُ لأهم المصطلحات النظـرية لعلم الاصطلاح و عرّفتُ بها و بدلالتها و بخاصة ما اكتسبتْه من دلالة بانتمـائها لهذا العلم ؛ فإذا ما تمثّلتْ لـي دلالتان للمصطلح الواحد إحداهما في علم اللغة ، و الأخرى في علم الاصطلاح قدّمتُ الثانية دون الأولى ، أمّا إذا وقفتُ على علاقـة أو تشابه بينهما ذكرتُ الدلالة اللغوية كذلك بإفاضة ، و إن كان ثمة اختلاف شاسع تجاهلتُه أو اكتفيتُ بالإشارة فقط خشية الخلط أو اللبس ، كما فعلتُ مع المصطلحين (Designation – Connotation) .

– الفصل الأول : منهج البحث في علم الاصطلاح :

و يعـرض هذا الفصل للجوانب التطبيقية من العلم ؛ حيث منهـج البحث في المصطلحات بدءًا بالتجريد المصطلحي ثم التحليل المصطلحي بغرض ضبط المفاهيم الخاصة بميدان معين و دراسـة المصطلحات التي تدل عليها في سياقها و كذلك دراسـة العلاقات التي تربط بينها ، و كلّ هذا وفقًا لمبادئ علم الاصطلاح و مناهجـه ، و انتهيتُ إلى أن دراسة التسميات في ذاتها تدخـل في التحليل الشـكلي ، أمّا دراسـة المفاهيم و العلاقة بينها و بين تسمياتها فتدخل في التحليل الدلالي ، و الأخير هو الهدف الأول من عمل المصطلحيّ و يُعـنى في – المقـام الأول – بدراسـة معنى المصطلح ؛ أي محتواه أو مغزاه المفهومي ، و لن يتسنى لنا دراسة المفهوم بمنأى عن المصطلح ذاته ؛ من هنا فالتحليل الشكلي لا يقل أهمية عن التحليل الدلالي ، فهو و إن كان قوامه دراسـة العناصر الصوتية و الخطية و الصـرفية و التركيبية و النحوية للمصطلح لإدراك ما بينها من علاقات ، فإنه لا يقتصر على تلك الجوانب إنما لابدّ له من ربطها جميعًا بالجانب الدلالي متمثلاً في مفهوم المصطلح ؛ إذ يُعنى بالعلاقة بين الشكل و المفهوم ، كما يُعـنى بالعلاقة بين مجموعة المفاهيم التي تدل عليها مكونات المصطلح سواء أكان المصطلح معقـدًا ، أم مشتملاً على سوابق و لواحـق ، أم كان من الصيغ المشتركة الفصائل أم كان من الصيغ التي لا تنتمي لصيغ اسمية تقليدية ، لكنْ مع التركيز في الدراسة الاصطلاحية على العلاقات بين المفاهيم التي تدل عليها العناصر المكوِّنة للمصطلحات المركبة ؛ و من ثَمَّ لابدّ من تحليل لغـويّ كامل لصياغـة الكلمات و الوحـدات الاصطلاحية متضمنًا تحليلاً مورفولوجيًا (صرفيًا) و تركيبيًا و نحويًا إلى جانب التحليل الدلالي .

أمّـا التحليل الدلالي فقد نجم عن دراساته إرسـاء أنواع من العـلاقات بـين المصطلحات و المفـاهيم ؛ مثل علاقة أحادية الدلالة ؛ و هي علاقة بمقتضاها تدل الصيغة الشكلية للمصطلح على مفهوم واحد ، و عـلاقة الترادف ؛ حيث يدل أكثر من مصطـلح على مفهوم واحد ، و عـلاقة

الاشتراك اللفظي التي تنشأ بين مصطلحات متطابقة في الشكل الخارجي ، في حين تدل على مفـاهيم مختلفـة .. و غير ذلك من علاقات تحريتُ تتبعها إن وُجدت في تراثنا العربيّ .

و بانتهـاء هذا الفصل بدأت دراستي التطبيقية للمصطلحات النحوية و قد شغلت الفصلين الـثاني و الثالث ، و قبل أن أعرض لهما أنوّه بإحدى المشكلات التي لقيتْني صدد دراسة المصطلحات النحـوية و بخاصة بعـد تخيُّري لدراسـتها دراسة شكلية و دراسة دلالية ؛ إذ حِرتُ بأيّهما أبـدأ أ بالدراسـة الشكلية وفقـًا لما تتبعـه جلّ الدراسـات اللغـوية التقليدية أم بالدراسـة الدلالية ؟ و هو الأنسب للدراسة الاصطلاحية التي تُعْـنَى – في المقام الأول – بالمفهـوم و تنطلق منه ، و قد آثرتُ البـدء بالتحليل الشكلي لا بما هو خطـوة مؤدية إلى التحليل الدلالي ، إنما بمـا هو دراسـة مستقلة للمصطلح تهدف إلى دراسـة صيغته و تنطلق بدورها من المفهـوم ، و من ثَمّ لم يكن الفصل بين جانبي الدراسـة الشكلي و الدلالي إلا فصلاً مصطنعًا اسـتدعتْه أهداف الدراسـة ، فقد كان وكدنا دائمًا – و في كلا الفصلين – الانطلاق من المفاهيم .

– الفصل الثاني : التحليل الشكليّ لمصطلحات النحو العربيّ :

و قد عرضتُ فيه لصور المصطلح النحوي مع دراسته من حيث التحليل الصرفي و التركيبي متتبعةً ما كان منها صيغة مفردة مجردة ، و ما كان منها مضافًا إليه من السوابق و اللواحق ما أضاف إلى دلالته المفهومية ، و كذلك عرضتُ لصور المصطلح المركّب مع تحليله تحليلاً نحويًا ، و لم أغفـل صدد ذلك بواكير المصطلح النحوي الذي اتخـذ صور التركيب المعقـد أكثر من الصيغ المفـردة و التراكيـب البسيطة ، و ما يمثله ذلك من طفـولة مبكرة للمصطلح النحـوي كما هو الحال عند سـيبويه ، مع ربط كل ذلك دلاليًا بالمفـاهيم .

– الفصل الثالث : التحليل الدلاليّ لمصطلحات النحو العربيّ :

و قد تعرضتُ فيه للعـلاقات التي اكتنفت هذه المصطلحات مع مفاهيمها لنجد خلطـًا بين بعض المفاهيم ، و آخر بين المصطلحات ، و أبرز ما يوضّح ذلك ما عرضنا له من عـلاقتيْ الترادف و الاشتراك اللفظي ، مع التركيز على ما كان لتعدد المدارس النحوية و كذلك تبادل التأثير و التأثُّر بين النحو و غيره من العـلوم من بالغ الأثر في تعدّد المصطلحات و ما قد يقع بينها من خلط ، و قد اعتمدت في تعقبي لمفاهيم المصطلحات على كتب النحو قديمها و حديثها ، و هنا أنوّه بأنني لم أتمسك بتسلسل تاريخي لهذه الكتب في عرضي ؛ استنادًا إلى أن همّـي لم يكن الرصد بقـدر ما كان الوقوف

على مفهوم محدد و صارم و واضح لكل مصطلح ، سواء أ كنت قد استقيته من كتاب بعينه أم من رؤية شاملة لكتب النحو . أما في التعرّف على المصطلحات كتسميات في ذاتها ، فقد اعتمدتُ على كتب النحو إلى جانب كتب الحدود للرّماني و الفاكهي . و ذيلتُ دراستي بملاحق تخدم الدراسة ضمنتُ أولها نماذج تطبيقية لدراستي ، و عني ثانيها بترجمات بعض المصطلحات و المقارنة بينها ، ثم ختمت بحثي بعدة نتائج استخلصتها من فصوله ، و بثَبَتٍ يتضمن أهم المصادر و المراجع التي أفدتُ منها .

و لقد أفدت كثيرًا من دراستي هذه ، و بقدر ما تحقق لي من فائدة و متعة بحثية بقدر ما لاقيتُ من عناء و ما واجهت من عقبات تمثلت في بادئ الأمر في ندرة المراجع التي تعْرض لعلم المصطلح عرضًا وافيًا ؛ الأمر الذي حداني على مراسلة هيئة الإنفوترم لتمدَّني بمنشوراتها وإصداراتها و كذلك كان الأمر مع هيئة الأيزو ، و كان لذلك أثره في إلمامي بمصطلحات هذا العلم و مبادئه فأمّا العقبة الثانية فكانت في التطبيق على المصطلح النحوي ، فمع كثرة الدراسات التي تتناول المصطلح النحوي و ترصده فإنها لم تعتمد مبادئ هذا العلم ، و مع توافر دراسات عن علم المصطلح فإنها لم تتخذ من المصطلح النحوي مادة لها ، الأمر الذي حملني من المسئولية ما أدعو الله أن أكون أهلاً لها ، و ألا أكون قد وقعت في براثن أخطاء التجارب الأولى .

و بعد ، فلا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدّم لأستاذي الجليل الدكتور / عبده علي الراجحي بالشكر و العرفان لما شملني به من رعاية و عون طيلةَ فترة إعدادي هذا البحث ؛ فكان نعم الوالد و نعم الأستاذ ، فلم يبخل بالنصح و الإرشاد كما لم يضن بما يفيدني مما تحويه مكتبته ، و امتدتْ رعايته لتشمل فترة إخراجي هذا البحث إلى النور فلولا حماسه لما تلاشت العقبات أمامي ، فله مني عميق الشكر و خالص الدعاء .

اللهم اجعل هذا البحث نافعًا محقّقًا هدفه ، و اجنبني و قلمي أن أقترف الخطأ .

التمهيد

التعريف بعلم الاصطلاح

- أهميته
- نشأته
- مراحل تطوره
- أهم مصطلحاته النظرية

إن العناية بقضايا المصطلح قديمة قِدَم البحث العلمي ، و الدارس للمنطق وأصوله يجد أن أولى القضايا المُعْنَى بها وبمعالجتها هـي " الحـدود " .

والحـدّ – في اصطلاح المناطقة – القول الدالّ على ماهية الشيء [١] ؛ أي الذي تتحدد بموجبه مزايا الشـيء ، و لا غرو في ذلك فالحـدّ - لغـويًا - الفصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر أو لئلا يتعدّى أحدهما على الآخر ، و حـدَّ الشيءَ من غـيره أي ميَّزه ، و حدُّ كلّ شـيء منتهاه ؛ لأنه يردّه و يمنعه عن التمادي [٢] ؛ و من هنا يتبين ضرورة أن يكون الحـدّ جامعًا مانعـًا ؛ و من ثَمَّ لم يكـن لأي حـدّ قوة منطقية إلا من حيث هـو متميّز من غـيره من الحـدود و متصل بغـيره من الحـدود في آن ؛ فقد اشـترط المناطقة في الحـدّ لكي يكون فاصلاً أن يقـوم بعملين :

١– التمييز و تعيين الخطوط الفاصلة .

٢– أن يصل الشـيء بشـيء .[٣]

وبيان ذلك أن الحدود [*] عندما تستقر و تقوى فإنها لا تدل إلا على معناها و إن نطقنا بها بمعزل

---

(١) التعريفـات ، تحقيق إبراهيم الإبياري ، بيروت ، دار الكتاب العـربي ، الطبعة الأولـى ، سـنة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ص ١١٢ .

(٢) ابن منظور (ت ٧١١ هـ) " لسـان العرب " ، القاهرة ، دار المعـارف ، سـنة ١٩٧٩ م ، المجلد الأول ، ص ٧٩٩ (حـدد)

(٣) جـون ديوي ، " المنطـق . نظرية البحث " ، ترجمـة و تعليق : د. زكي نجيب محمود ، القاهرة ، دار المعارف ، سـنة ١٩٦٠ م ، ص ٥٥١ .

(*) وُضع لفظ (حد) في المنطق في مقابل كلمة **Term** الإنجليزية المشـتقة من **Terminus** و تعني : الحـدّ أو الفـاصل كمـا تعني طرف النهاية (جون ديوي ، المرجع السابق ، ص ٥٥١) ، و من ثم فالكلمة الإنجليزيـة **Term** تُترجم إلى المعاني الآتـية –كما نجد في أغلب المعاجم – : نهاية – مدة – أجل – مدة محددة – طرف – حدّ – فصل ... و كلهـا معان تحمـل في طـياتها الدلالة على التحديد و الفصل بين الأشياء ، أما المعـنى اللغوي الحديث لهذه الكلمة الإنجليزية فهو :كل وحدة لغـوية (عـبارة أو تعبير) مؤلّفة من كلمـة (المصطلح البسيط) أو من كلمات متعددة (المصطلح المركب) و تسمّي مفهـومًا محددًا بشكل وحيد الوجهـة داخل ميدان ما ؛ أي أن الكلمـة حين تستخدم مصطلحًا داخـل ميدان ما لا بد أن تتوحـد دلالتهـا الاصطلاحية فلا تدل إلا على مفهوم واحد داخل الميدان الواحد (د. علي القاسمي ، " المصطلحية . مـقدمة في علم المصطلح " الموسـوعة الصـغيرة (١٦٩) ، دائـرة الشئون الثقافية و النشر ، بغداد ، سنة ١٩٨٥م ، ص ٢١٥) ، و الكلمة بذلك أقـرب إلى اللفـظ العربي (الحـدّ) و إن اتُّفـق على ترجمتها إلى (مصطلح) ، و بخاصـة أن علم الاصطـلاح الحـديث **Terminology** قد وضع شروطًا للمصطلحات الجيدة ؛ حيث ينبغي أولاً تمثيل كل مفهوم أو شيء بمصطلح مستقل ، و في الوقـت ذاته عـدم تمثيل المفهوم أو الشـيء الواحد بأكثر من مصطلح واحد ، و في تلك الشروط حتمية التحـديد الدقيق في اسـتخدام الألفاظ التي تطلق على المفاهيم المختلفة ، و في المنطق استقر الرأي على أن الحدّ لكي ينعت بالصدق و الصحة لابد أن يكـون جامعًا مانعًا محددًا لمفهومه ، و هو ما يتفق و الشروط التي أشرنا إليها ؛ فالحدّ – أو المصطلح – كحدّ الشيء أو نهايته لابد أن يكـون مميزًا معيّنًا لخطوط فاصلة ، أما الحـدود غير المتعيّنة فإما أن تزعم لنفسها أكثر من حقها ؛ فتكون غير فاصلة لتداخلها في غيرها ، و إما أن تضيق أكثر مما ينبغي لها ؛ فتترك بينها و بين غيرها رقعة بغير صاحب ؛ أي لا تتسع لتستوعب بعض أفراد =